

• النوع السابع والثلاثون :

معرفة المزيد في متصل الأسانيد

مثاله : ما روى ابن المبارك قال : حدثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، حدثني بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس قال : سمعت واثلة يقول : سمعت أبا مرثد يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تجلسوا على القبور » . فذكر سفيان وأبي إدريس زيادةً ووهم ، فالوهم في سفيان ممن دون ابن المبارك ؛ لأن ثقات روه عن ابن المبارك ، عن ابن يزيد ، ومنهم من صرح فيه بالإخبار . وفي أبي إدريس من ابن المبارك ؛ لأن ثقات روه عن ابن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس ، ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة .

(النوع السابع والثلاثون : معرفة المزيد في متصل الأسانيد .

مثاله : ما روى) عبد الله (بن المبارك قال : حدثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، حدثني بسر بن عبيد الله) - بضم الموحدة ، وبالمهملة - وأبوه مصغر ، (قال : سمعت أبا إدريس) الخولاني (قال : سمعت واثلة) بن الأسقع ، (يقول : سمعت أبا مرثد) الغنوي ، (يقول :

سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ » وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا ^(١) .

(فَذَكَرُ «سَفِيَّانَ» و«أَبِي إِدْرِيسَ») فِي هَذَا الْإِسْنَادِ (زِيَادَةٌ وَوَهُمُ ؛ فَالْوَهُمُ فِي «سَفِيَّانَ» مِمَّنْ دُونَ ابْنِ الْمُبَارَكِ ؛ لِأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ ابْنِ يَزِيدَ) نَفْسِهِ ، مِنْهُمْ : ابْنُ مَهْدِيٍّ ، وَحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وَهَذَا ابْنُ السَّرِيِّ ، وَغَيْرُهُمْ .

(وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ فِيهِ بِالْإِخْبَارِ) بَيْنَهُمَا .

(و) الْوَهُمُ (فِي «أَبِي إِدْرِيسَ» مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ ؛ لِأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ يَزِيدَ) عَنْ بَسْرٍ ، عَنْ وَائِلَةَ (فَلَمْ يَذْكُرُوا «أَبَا إِدْرِيسَ») ، مِنْهُمْ : عَلِيُّ ابْنِ حُجْرٍ ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ ، وَغَيْرُهُمْ .

(وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِسَمَاعِ بَسْرٍ مِنْ وَائِلَةَ) وَقَدْ حَكَمَ الْأَثْمَةُ عَلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ بِالْوَهُمِ فِي ذَلِكَ ، كَالْبُخَارِيِّ ^(٢) وَغَيْرِهِ .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ ^(٣) : وَكَثِيرًا مَا يُحَدِّثُ بَسْرٌ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ ، فَغَلَطَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَظَنَّ أَنَّ هَذَا مِمَّا رَوَى عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ وَائِلَةَ ، وَقَدْ سَمِعَ هَذَا بَسْرٌ مِنْ وَائِلَةَ نَفْسِهِ .

ثُمَّ الْحَدِيثُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ ^(٤) .

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٥٠) .

(٢) كَمَا فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص : ١٥١) .

(٣) «الْعِلَلُ» لِابْنِهِ (٨٠/١) .

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٢/٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٥١) .

وَصَنَّفَ الْخَطِيبُ فِي هَذَا كِتَابًا فِي كَثِيرٍ مِنْهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْخَالِيَّ عَنْ
الزَّائِدِ إِنْ كَانَ بِحَرْفِ «عَنْ» فَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مُنْقَطِعًا. وَإِنْ
صَرَّحَ فِيهِ بِسَمَاعٍ أَوْ إِخْبَارٍ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ
عَنْهُ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ تُوجَدَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْوَهْمِ.
وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الظَّاهِرُ مِمَّنْ وَقَعَ لَهُ هَذَا أَنْ يَذْكُرَ السَّمَاعَيْنِ،
وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْهُمَا حُمِلَ عَلَى الزِّيَادَةِ.

(وصنف الخطيب في هذا) النوع (كتابًا) سمَّاه «تمييز المزيد في
متصل الأسانيد» (في كثير منه نظر؛ لأن) الإسناد (الخالى عن) الراوي
(الزائد إن كان بحرف «عن») ونحوها، مما لا يقتضي الاتصال (فينبغي
أن يجعل منقطعًا) ويعمل بالإسناد الذي ذكر فيه الراوي الزائد؛ لأن الزيادة
من الثقة مقبولة^(١).

(١) قال الإمام العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ١٥٤ - ١٥٥):
«إن الراوي متى قال: «عن فلان» ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة،
فالظاهر: أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة؛ إذ لا فائدة في ذلك،
وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس، وإلا فمدلسة، وحكم
المدلس حكم المرسل، وخصوصًا إذا كان الراوي مكثراً عن الشيخ الذي روى عنه
بالواسطة، كهشام بن عروة عن أبيه، ومجاهد عن ابن عباس، وغير ذلك. فلو أن
هذا الحديث عنده عنه لكان يساير ما روى عنه، فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه
المكثّر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه، ولا سيما إذا كان ذلك الواسطة رجلاً
مبهماً أو متكلماً فيه».
قال: «وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء، من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم =

(وإن صرَّح فيه بسماعٍ أو إخبارٍ)، أو تحديثٍ (احتمل أن يكونَ سَمِعَهُ من رجلٍ عنه ، ثمَّ سمعه منه) اللَّهُمَّ (إلا أن تُوجدَ قرينةٌ تدلُّ على الوهم) كما ذكر^(١) أبو حاتم في المثال السابق .

(ويمكن^(٢) أن يقال) أيضًا : (الظاهر ممَّن وقع له هذا أن يذكر السماعين ، وإذا لم يذكرهما حُمِلَ على الزيادة) المذكورة .

* * *

= تذكر أنه سمعه من الأعلى ، فهو مقابل بمثله ، بل هذا أولى ، وهو : أن يكون رواه عن الأعلى جرياً على عادته ، ثم تذكر أن بينه وبينه فيه آخر ، فرواه كذلك ، والمتَّبِع في التعليل إنما هو غلبة الظن ، وقد ذكر الترمذي في «كتاب العلل» أنه سأل البخاري عن حديث شيبان بن عبد الرحمن ، عن عيسى بن علي بن عبد الله بن العباس ، عن أبيه ، عن جده - مرفوعاً : «يمن الخيل في شقراها» ؟ فقال : يدخلون بين شيبان وبين عيسى في هذا الحديث رجلاً . فجعل البخاري ﷺ ذلك علة في السند

(١) في «ص» : «ذكره» . (٢) في «م» : «وممكن» .